



تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاقية مقربين حكومة

الجمهورية التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح

مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس

(عدد 05 / 2020)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 28 جانفي 2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 31 جانفي 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب واتفاقية المقر.
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 25 فيفري 2020
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 12 مارس 2020

مقرر اللجنة: فيصل

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي

دربال

مقررة مساعدة: مريم

مقرر مساعد: هشام العجبوني
اللغماني

نظر اللجنة

✚ تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 31 جانفي 2020

✚ جلسات اللجنة:

1. الثلاثاء 25 فيفري 2020 : النظر في مشروع القانون

2. _الخميس 12 مارس 2020 : عرض تقرير اللجنة على المصادقة

✚ قرار اللجنة: الموافقة بأغلبية الحاضرين (10 مع و 01 محتفظ)

✚ تاريخ إنهاء الأشغال: الخميس 12 مارس 2020

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي

مقرر اللجنة: فيصل دربال



أولاً: تقديم مشروع القانون:

في إطار تعزيز التعاون الثنائي بين الجمهورية التونسية ودولة قطر من أجل النهوض بالعمل التنموي وذلك عبر إرساء آليات لتمويل المشاريع التنموية واتخاذ إجراءات عملية لتنفيذها أبرمت الجمهورية التونسية بتاريخ 12 جوان 2019 مع صندوق قطر للتنمية اتفاقية مقرر حول فتح مكتب لصندوق قطر للتنمية بتونس.

وقد منحت دولة قطر خلال منتدى الاستثمار تونس 2020 لسنة 2016 مبلغ 250 مليون دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية بتونس عبر صندوق قطر للتنمية وقد تم إمضاء مذكرة تفاهم بخصوص فتح مكتب صندوق قطر بتونس للمساهمة في إنجاز مشاريع تنموية

بتونس. وتمت موافقة صندوق قطر للتنمية على المساهمة في تمويل مشروع مستشفى الأطفال بتونس الكبرى بمبلغ 82 مليون دولار أمريكي.

أهداف الاتفاقية:

تهدف هذه الاتفاقية إلى فتح مكتب صندوق قطر للتنمية بتونس للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية والتعريف بأهداف المكتب ومنح التسهيلات اللازمة لإنجاز المشاريع التنموية المقترحة للتمويل على صندوق قطر للتنمية. وتحديد حقوق والتزامات كل من الطرفين وتحديد الإطار الضريبي والقانوني والشروط التي على أساسها سيتم فتح المكتب وتنفيذ المشاريع.

يهدف مكتب صندوق قطر للتنمية بتونس إلى تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين والرفع من الدعم الذي تقدمه دولة قطر إلى الجمهورية التونسية وذلك من خلال تمويل مشاريع تنموية وتوفير الدعم الفني وتعزيز القدرات بخصوص المشاريع التي يمولها أو يستثمر فيها صندوق قطر للتنمية بتونس.

مجالات التعاون:

تشمل مجالات التعاون بين الطرفين أساسا القطاعات التالية: الطاقة، التربية والتكوين والبحث العلمي، الصحة، الموارد الطبيعية، الفلاحة والصيد البحري، الصناعة، السكن، السياحة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التمكين الاقتصادي.

ثانياً: أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الثلاثاء 25 فيفري 2020 خصصتها للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية المقر.

وأثناء النقاش، أكد أحد النواب أن صندوق قطر للتنمية هو مؤسسة عامة مستقلة تتبع مجلس الوزراء القطري تهدف إلى مساندة الباعثين الشبان حاملي الشهادات العليا على بعث مشاريع تنموية من خلال توفير الدعم الفني والتمويلات الضرورية بشروط ميسرة، مؤكداً أن بعث

المكتب في حدّ ذاته يهدف إلى تطوير التعاون الثنائي بين الجمهورية التونسية ودولة قطر والرفع من الدعم الذي توفره هذه الأخيرة.

وأفاد أنّ هذا الصندوق تولى تمويل قرابة 345 مشروع بالتعاون مع مؤسسة "إندا" للتمويل الصغير في قطاعات مختلفة على غرار الصحة والطاقة والتربية والتكوين والبحث العلمي والفلاحة والصيد البحري إلخ. إذ يتمّ إعداد دراسات جدوى من قبل المهندسين التابعين للصندوق ومتابعتها وتقييمها. كما بيّن أنّه في إطار تيسير الحصول على التمويل يتم إبرام كراس الشروط على الخط، كما يتم متابعة الباعث في كل مراحل الاستثمار، مؤكداً أن كلفة هذه الدراسات والخدمات المقدمة من قبل الصندوق أقل بكثير من تلك التي توفرها مكاتب الدراسات.

وطلب أحد النواب مزيد توضيح نسب الفائدة الموظفة على القروض الممنوحة وإن كانت متغيرة أو ثابتة، كما استفسر عن طبيعة القطاعات المراد تمويلها وإن كانت هناك نية لاستنباط قطاعات جديدة مع التأكيد على أهمية اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي للجهات في توجيه المشاريع التنموية.

وفي سياق متّصل، بيّن بعض النواب أن صندوق قطر للتنمية سيوفّر تمويلات بنسب فائدة منخفضة وبأجال معقولة، كما أشاروا إلى أن قطر تعتبر أهم مستثمر بتونس بعد 14 جانفي 2011 موضحين أن هذا المكتب سيسرّ عمل الصندوق كما أنه سيمكّن من تطوير علاقاتنا الاقتصادية مع دولة قطر.

وأفاد أحد النواب أنّ بنود الاتفاقية لا تتضمن منح امتيازات جبائية أو إعفاءات للطرف القطري من شأنها التأثير سلباً على مواردنا الجبائية بل تتضمن مجرد منح إعفاء جبائي على السيارات الموردة بالنسبة للعاملين بهذا الصندوق.

✚ ثالثاً: قرار اللجنة

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة.....مقرر اللجنة

علي الهرماسي.....فيصل دربال